



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

مخاطر التأجيل

يبدو أن رئاسة السلطة في رام الله تتجه نحو سيناريو تأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في مايو القادم، في خطوة واضح فيها التنكب لتوجهات ورغبات الشعب الفلسطيني والتنصل من الاستحقاق الدستوري والقانوني الذي تمثله الانتخابات وأجراها بشكل دوري، غني عن القول: إنه ليس من حق أحد بما في ذلك رئيس السلطة تأجيل الانتخابات خاصة وأنها تعدت العديد من المراحل التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الانتخابات؛ ولم يبق سوى مرحلة الدعاية الانتخابية ثم الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وهنا نقف عند مخاطر وتداعيات هذه الخطوة الخطيرة ديمقراطياً ولكنها متوقعة.

أولاً: على الصعيد المحلي

بات الرأي العام المحلي في فلسطين متهيباً لإجراء الانتخابات التشريعية أكثر من أي وقت مضى، وعليه فإن قرار تأجيلها إن حدث؛ سينزع ثقة المواطن الفلسطيني -المتزعزعة أصلاً- في قيادتي السلطة ومنظمة التحرير على اعتبار أنهما تتلاعبان بمشاعر المواطنين ولا تقيمان وزناً لتوجهاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم السياسية وخاصة فيما يتعلق بممارسة حقوقهم الدستورية التي نص عليها القانون صراحة.

كما أن التأجيل -إن حدث- سيلحق الضرر البالغ بشرعية التمثيل الفلسطيني وسيكون بمثابة طعنة غادرة في خاصرة الشعب الفلسطيني؛ بالإضافة لحدوث فراغ سياسي وقانوني كنتيجة طبيعية لعدم وجود سلطة منتخبة.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي والدولي

إن تأجيل الانتخابات سيظهر السلطة الفلسطينية من وجهة نظر الإقليم والمجتمع الدولي على أنها غير شرعية بل متغولة ومغتصبة للسلطة بغير وجه حق؛ وسيشكل صدمة للمجتمع الدولي والأوروبي تحديداً الذي لطالما نادى بإجراء الانتخابات بهدف تجديد الشرعية، علاوة على أن التأجيل سيعدم مسار المصالحة الوطنية وسيصل بها على طريق مسدود وبالتالي تسود حالة من اليأس بإمكانية توحيد الشارع الفلسطيني وهو أمر له تأثيراته على وحدة وتمثيل الشعب الفلسطيني وتداعيات خطيرة على التعاطف الدولي والإقليمي مع قضيتنا وشعبنا لا سيما في أذهان المشرعين الأوروبيين وحكوماتهم المختلفة.

ثالثاً: على الصعيد السياسي

سيكون الأمر أكثر تعقيداً على الصعيد السياسي وخاصة مع الاحتلال الذي سيأخذ من التأجيل مبرراً للسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة ومصادرتها بالإضافة لمزيد من مشاريع التهويد في القدس وعدم التعاطي من الحقوق الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى.

وسيكون للتأجيل تداعيات وخيمة جداً من الناحية السياسية والقانونية وعلى الصعيد الديمقراطي كذلك، وسيتيح فرصة أكبر أمام الأنظمة السياسية وخاصة الديمقراطية منها للمطالبات بحل السلطة أو تشكيل كيانات سياسية بديلة عنها؛ الأمر الذي سيؤدي لزيادة سوء الأوضاع السياسية واليومية بغزة والضفة وعموم الأراضي الفلسطينية.

أخيراً: الخيارات البديلة

لا شك أن الخيارات البديلة أمام المجتمع الفلسطيني بفصائله وقواه الحية وكذلك القوائم الانتخابية المترشحة هي خيارات صعبة وعصيبة، على اعتبار أن التأجيل سيفتح المجال واسعاً أمام التفكير الاضطراري بحلول سياسية غير تقليدية سترتب عليها تعزيز الانقسام.

ستتحمل السلطة الفلسطينية ورئيسها المسؤولية عن التداعيات الخطيرة للتأجيل، وهنا ماذا لو افترضنا أن غزة ستفكر -مع أنني لا أتوقع ذلك- باتخاذ قرارات منفردة كتثبيت تفاهات معينة مع العدو من خلال وساطات إقليمية أو دولية، أو حتى إجراء انتخابات منفردة، ألا يكون ذلك انعكاسات صعبة على المشروع الوطني من الناحية الاستراتيجية؟! وهل تستطيع السلطة تحمل تلك المسؤولية؟ الأيام القادمة ستحمل الجواب.

خلال حفل تخريج الفوج التاسع

د. بحر: كلية الرباط تشكل الحاضنة الوطنية والشرطية والأمنية لشعبنا



أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، أن كلية الرباط الجامعية التي تعتبر إحدى مؤسسات وزارة الداخلية، تشكل الحاضنة الوطنية والشرطية والأمنية لشعبنا الفلسطيني، وتخرج بشكل دوري ضباط شرطة يحملون العقيدة الأمنية المتميزة والصحيحة في حفظ أمن المواطن، وحماية الثغور، وصد العدوان الصهيوني المجرم. وقال بحر: خلال كلمة له ألقاها في حفل تخريج فوج جديد من طلبة كلية الرباط، وهو الدفعة التاسعة بكالوريوس القانون والعلوم الشرطية والدفعة الرابعة بكالوريوس الملاحة البحرية: إن تكريم كوكبة من ضباط كلية الرباط الجامعية جاء في ظل ظروف بالغة الصعوبة من الحصار والمؤامرة بهدف ترقيق شعبنا الفلسطيني. وحضر الاحتفال رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي د. محمد عوض، وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء ناصر مصلح، وعميد كلية الرباط الجامعية الدكتور حقوقي ناصر سليمان، بالإضافة لعدد من رؤساء الأجهزة الأمنية، وكوكبة من أركان



د. بحر والنائب هدى نعيم لدى استماعهما شكوى بعض نائبات مديرات مدارس حكومية بغزة



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

بمناسبة يوم الزكاة الفلسطيني الخامس

د. بحر: ندعم تعظيم فريضة الزكاة وتعزيز التكافل المجتمعي



رئاسة ونواب المجلس يزورون عائتي الرنتيسي وسلامة

02

نواب الوسطى يواصلون مهامهم الرقابية والاجتماعية

03

د. بحر يدعو المجتمع الدولي لوقف إرهاب الاحتلال بالقدس

07

النائب البرغوتي يطالب السلطة بإجراء الانتخابات بالقدس رغم انف الاحتلال

07

فلسطين د. نسيم ياسين؛ المجلس التشريعي لإقراره قانون الزكاة، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني بأمر الحاجة للترباط والتراحم والتكافل الداخلي بين فئات المجتمع كافة. أما رئيس منظمة الزكاة العالمية رياض الخليفي، والذي شارك عبر فيديو مسجل من دولة الكويت، أوضح أن الهيئة العالمية للزكاة أنشئت عام 2019، ومقرها الرئيسي في بريطانيا، ولها مكتب رئيسي في الكويت، وتعمل على تنظيم الزكاة عالمياً، مشدداً على ضرورة أن يتم جمع وتوزيع الزكاة وفق عمل مؤسسي حتى يتم الاستفادة المثلى منها وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من المحتاجين.

تعاضد وتكافل

من جانبه؛ أوضح رئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية د. علاء الدين الرفاتي؛ أن الهيئة تهدف لتحصيل الزكاة وتنظيم توزيعها على مصادرها الشرعية، منوهاً أن من برامجها رعاية الفقراء والمحتاجين، والمرضى، وكبار السن، وأصحاب الابداعات من خلال تمويل المشاريع الصغيرة. بدوره؛ شكر رئيس رابطة علماء

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر؛ حرص المجلس على تدليل كل العقيات القانونية أمام تعظيم فريضة الزكاة، وتعزيز مبدأ التكافل والتراحم داخل المجتمع الفلسطيني.

جاءت تصريحات بحر؛ خلال كلمة له بمؤتمر نظمه هيئة الزكاة الفلسطينية بالتعاون مع رابطة علماء فلسطين، وبلدية غزة، بمناسبة يوم الزكاة الفلسطيني الخامس، بحضور مشاركة العديد من العلماء والمسؤولين والعاملين بحقل العمل الخيري.

وعبر عن فخره بالمكانة التي وصلت إليها هيئة الزكاة بعد تشكيلها وفق قانون أقره المجلس التشريعي وهو قانون رقم 9 لعام 2008م، موضحاً أن

حذر من خطورة تأجيلها ودعا للاحترام الإرادة الشعبية

دويك: تأجيل الانتخابات يخالف المزاج العام للشعب الفلسطيني



الرأس الواحد.

ودعا للاحترام إرادة الشعب الفلسطيني، مطالباً الأمناء العامون للفصائل الوطنية بعقد اجتماع عاجل لبحث تداعيات خطورة تأجيل الانتخابات، وإنهاء حالة التفرد الموجودة على الساحة الفلسطينية ولا يبقى الشعب

أكد رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك؛ خطورة تأجيل الانتخابات البرلمانية المقررة في 22 من مايو المقبل، واصفاً التأجيل بالمخالف لمزاج العام للشعب الفلسطيني.

وقال دويك؛ في تصريح خاص "للبرلمان": "إن الكل الفلسطيني يريد وبقوة أن يجدد الشرعيات التي تأكلت على مر الزمان، وإنهاء حالة الانقسام بطريقة ديمقراطية وطنية للأبد، مشيراً إلى أن تداعيات القرار خطيرة جداً على الفلسطينيين".

وأضاف إن المجلس التشريعي الحالي يجب أن يعود لعمله لتكتمل أركان السلطة، وعدم إجراء الانتخابات سيضعف النظام السياسي وسيصبح في حالة انهيار كامل، مبيناً أنه لا يمكن استمرار النظام السياسي ذو

رهين رأي قائد سياسي واحد. وأوضح أن القوائم الفلسطينية التي استوفت شروط الترشح في الانتخابات البرلمانية، وضعت خططها وبرامجها لتغيير النظام القائم والارتقاء بالوضع الحالي للوصول لمستوى أفضل يليق ببطولات وتضحيات الفلسطينيين.

ووجه دويك؛ التحية للمقدسيين والمرابطين في المسجد الأقصى على صمودهم وبطولاتهم، مشيراً إلى أنهم ضربوا المثل الأعلى بصمودهم وثباتهم بمحاربة المحتل بصدور عارية وأداء متميز، مشيداً باستجابة وهبة الكل الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم لنصرة المقدسيين، مما يدل على أننا شعب حي يستطيع مواجهة كل مؤامرات الاحتلال.

أشادوا بتضحياتهما ودورهما الوطني

بمناسبة يوم الأسير.. وفد برلماني يزور عائلتي الشهيد عبد العزيز الرنتيسي، والأسير حسن سلامة



زار وفد برلماني عائلتي الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والأسير القائد حسن سلامة، وذلك بذكرى استشهاد الرنتيسي، وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، وأشاد الوفد بتضحياتهما ودورهما الوطني المميز، "البرلمان" رافقت الوفد في زيارته وأعدت التقرير التالي:

عائلة الشهيد الرنتيسي

هذا وزار رئيس المجلس بالإناابة د. أحمد بحر عائلة الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي؛ بمناسبة الذكرى الـ (17) لاستشهاده؛ رافقه كلاً من النواب: سالم سلامة، ومحمد فرج الغول، ويوسف الشرافي، ومحمد شهاب، ومشير المصري، وهدى نعيم، إضافة لوكيل وزارة شؤون الأسرى والمحربين بهاء الدين المدهون، ومدير عام الوزارة صابر أبو كرش.

وكان في استقبالهم زوجة الشهيد الرنتيسي أم محمد ونجليه محمد وأحمد؛ وعدد من وجهاء العائلة، وقد أشار بحر؛ في تصريحات متلفزة على هامش الزيارة على الوفاء لدماء الشهيد القائد والالتزام بوصاياه وخاصة المتعلقة بحماية المشروع الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية، لافتاً إلى أن دماء الرنتيسي لن تذهب هدرًا، مشيرًا إلى أن الاحتلال اعتقد باغتياله أنه سينهي حركة حماس أو يضعفها، لكن دماء الرنتيسي كانت بعثًا جديدًا لفلسطين وللأمة العربية والإسلامية وكل أحرار العالم.

من ناحيتهم نوه النواب المشاركين بالزيارة إلى تمسك شعبنا بدرب الشهيد د. عبد

ونبيل، وسلامة. وثمنت صبرها وصمودها وثباتها، داعية الله أن يمن على كل الأسرى قريباً بالفرج، ومطالبة الجميع بالعمل الجاد والمستمر لأجل ضمان الإفراج عن الأسرى عاجلاً غير آجل. من ناحيته؛ قال وكيل وزارة الأسرى والمحربين بهاء الدين المدهون: "إن الأسير البطل حسن سلامة أمضى الآن 26 عاماً في الأسر، ويجب العمل على تحرير سلامة ورفاقه من الأسر بشتى الوسائل الممكنة".

وأشار المدهون إلى جرائم الاحتلال بحق الأسرى، داعياً إلى تظافر الجهود من أجل تحريرهم عبر اجبار الاحتلال للخضوع لشروط المقاومة فيما يتعلق بإنجاز صفقة تبادل مشرفة.

وأشار بحر إلى أن الأسير القائد حسن سلامة يعد رمزاً للأمة العربية والإسلامية، ورمزاً للكرامة والشرف، فهو أفنى زهرة شبابيه في سبيل دينه ووطنه، مؤكداً على ضرورة توحيد العمل للإفراج عن كل الأسرى وفي مقدمتهم الأسير سلامة، مؤكداً استمرار العمل من أجل إنجاز صفقة وفاء أحرار ثانية، متمنياً السلامة له ولوالديه حتى تراه حراً طليقاً.

من جهتها؛ عبرت والدة الأسير حسن سلامة عن سعادتها بزيارة وفد التشريعي، مؤكداً أنها لا تزال تشعر بكثير من الأمل بالإفراج القريب عن الأسرى كافة، وأن معنوياتها ومعنويات نجلها عالية. وأبرقت لخطيبته غفران زامل بالتحية،

العزير الرنتيسي حتى تحرير فلسطين"، سائلين الله أن يتغمده برحمته ويسكنه الفردوس الأعلى، داعين الكل الفلسطيني للعمل بوصاياه ومقاومة الاحتلال حتى تحرير فلسطين.

من جهتها؛ رحبت زوجة الشهيد د. الرنتيسي بالوفد، داعية للاستمرار بالتمسك بنهجه، مشيرة إلى أن الوفود التي تزور منزل الشهيد كل عام تترك أثراً جيداً وانطباعاتاً طيبة، وتجعلنا نتيقن بأن خلف القائد مئات القادة وأن هناك من يحافظ على إرث الشهداء.

عائلة الأسير حسن سلامة

في ذات الإطار؛ وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني زار الوفد عائلة الأسير القائد حسن سلامة، وكان في استقبالهم والديه أم حسن سلامة، وأشقائه أكرم،

النائب الحج علي: كل مخططات الاحتلال لن تذيب الروح الوطنية في القدس

ومخططاته مغروسة في نفوس هؤلاء الأبطال وبثورتهم وشجاعتهم قالوا لا للاحتلال ولا للصهيونية ولا لتغيير الواقع الإسلامي العربي في القدس المحتلة".

وأشار إلى أن الشر الذي يتطاير في أزقة وحارات وشوارع القدس لهو أكبر دليل على عظمة الشعب وقوة إرادته، مستدركا بقوله: "على الاحتلال أن يعلم أن النار من مستنصر الشر وأن كيانه الزائف مصيره إلى زوال مهما طال عمره".

وبيّن أن كل ممارسات الاحتلال ضد شعبنا سيتم التمرد عليها وسيقال لا بملء فيه، مؤكداً على أن الشعب الفلسطيني مستعد لتقديم الشهداء والأسرى والبيوت والأموال للدفاع عن عقيدته ومقدساته.

وتابع: "أنا متفائل جداً بانتفاضة الشعب الفلسطيني ليساند القدس وأهلها من خلال هبة شعبية تؤرق مضاجع الاحتلال وتفشل مخططاته الهادفة لتهويد المدينة المقدسة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة".

أكد النائب في المجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح في مدينة نابلس بالضفة المحتلة أحمد الحج علي، أن الأحداث الجارية في القدس، تثبت أن الروح الوطنية والحس الإيماني لأهلنا بالقدس في أعلى المستويات.

وشدد الحج علي؛ في بيان صحفي خص به "البرلمان" على أنه لن تستطع كل مخططات وعوامل الاحتلال إذابة هذه الروح الوطنية والإيمانية في هذه المدينة المقدسة من أرضنا المباركة.

وأوضح أن القدس تعتبر محط أنظار العالم الآن، لافتاً إلى أن نساء القدس تجاوزن فعلهن فعل الرجال، وهذا نتاج التربية الإيمانية التي تلقاها وأقتنع بها أهلنا في المدينة المقدسة على مدار عقود من الزمان.

وقال الحج علي: "هذه البلاد لو نطقت تربتها لكانت تحت كل حجر قطرة شهيد، فرجال القدس يجيدون قول لا حيث يجب أن تقال، لأن روح التمرد على الاحتلال





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

وانتصرت القدس بإرادة رجالها المرابطين

إن مدينة القدس، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، والتي تتصدر اليوم المعركة الميدانية مع الاحتلال الصهيوني، ليست مدينة عادية كبقية المدن، فهي مدينة ذات طهر وقدسية عالية في ديننا أسوة بمكة والمدينة، وهي العاصمة السياسية لجحافل الحق التي تستحث الخطى نحو تحرير فلسطين من رجس وندس الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

ليال دامية عاشتها بوابات المسجد الأقصى وشوارع القدس العتيقة في مواجهة دامية مع قوات الاحتلال الصهيوني، بهدف فرض واقع جديد يحول بين أبناء شعبنا وبين المسجد الأقصى توطئة لخطوات وإجراءات أخرى تستهدف حسم المعركة على المسجد الأقصى وتقسيمه زمانياً ومكانياً بين يدي المخطط الأكبر الرامي إلى هدم الأقصى وبناء الهيكل المزعوم.

لقد اعتقد الاحتلال الصهيوني خاطئاً أن مخططاته الغاشمة التي حيكت بحق المسجد الأقصى قد شارفت على النجاح، منتهزا الغياب العربي الرسمي والتواطؤ الدولي لمباشرة عدوانه على الأقصى والمقدسات، لكن الهبة البطولية لأهالي القدس وجحافل المرابطين والمرابطات على بوابات المسجد الأقصى، والتضامن العارم الذي اجتاحت قطاع غزة والضفة الغربية وأماكن التواجد الفلسطيني في الشتات، والرد الموجه الذي باشرته المقاومة الفلسطينية بكافة أطرافها ضد مستوطنات الغلاف، كل ذلك أفشل الحسابات والرهانات الصهيونية، وأدخل الصهاينة في ورطة عميقة ومتهامة كبرى أجبرتهم على التراجع عن قراراتهم التعسفية، وعادوا يجرّون أذيال الخيبة والخسران بفضل الله.

لقد أظهرت الهبة الشعبية للدفاع عن المسجد الأقصى والقدس التي قادها المرابطون والمرابطات الأبطال، وما حققته من ردع للغطرسة الصهيونية، أن شعبنا الفلسطيني قادر على التحرك الفاعل بالرغم من موروث الانقسام البغيض وبرغم الصمت العربي والتآمر الدولي، وأنه يمتلك مخزوناً نضالياً عميقاً قادر على اجتراح الفعل الثوري المبادر في أحلك الظروف، رغم كل المعوقات التي تعمل على إحباط كل عمل مقاوم أو فعل وطني حيّ لأجل الوطن والأقصى والمقدسات.

ومن هنا فإن الواجب الديني والوطني والأخلاقي يقتضي من الكل الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة إبقاء قضية القدس والأقصى في صدارة الأحداث، والعمل بإبقاء جذوة الهبة والمعركة المتواصلة للدفاع عن الأقصى والقدس، وتحويلها إلى هبة ومعركة دائمة ونمط حياة كفاحي مقاوم لا يتوقف حتى تحرير الأقصى والقدس ودحر الاحتلال وتحقيق الحرية التامة والاستقلال الكامل بإذن الله.

إن الاستمرار في معركة الدفاع عن الأقصى والقدس، وفضح وتعرية المخطط الصهيوني الأثم ضد القدس والأقصى سياسياً وإعلامياً على المستوى الدولي، وإطلاق حملات التضامن الشعبية للتضامن مع الأقصى والقدس وأهلها ومقدساتها، وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لهم، يشكل أوجب الواجبات في هذه المرحلة التي تشهد تصاعداً نوعياً وخطيراً في حجم وطبيعة ومستوى المخططات العنصرية وصور الإرهاب الصهيوني، فالتاريخ لن يرحم كل من يتخاذل عن نصرة الأقصى والقدس وأهلها الصامدين في ظل التحديات الكبرى والمخططات الشرسة التي يستحثها الصهاينة وسط دياجير الغفلة العربية والإسلامية والتواطؤ الدولي.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن لغة المقاومة والصمود هي كلمة السر في مواجهة الاحتلال الصهيوني وإحباط مخططاته ضد شعبنا وقضيتنا ومقدساتنا، وفي مقدمتها المؤامرة على القدس والأقصى، بما يعيد توجيه بوصلة الصراع إلى وجهتها الحقيقية ومسارها الصحيح من جديد، ومنح الصمود والحراك الشعبي الفلسطيني للدفاع عن القدس والأقصى زخماً نوعياً في ظل التحديات الراهنة، وإحياء البعد الشعبي ومفاعيل الانتماء الوطني الهادر في نفوس أبناء شعبنا، والعمل على تفجيرها في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم.

كما نؤكد أن المقاومة الفلسطينية سوف تبقى حاضرة على الدوام للدفاع عن أهلنا وأبناء شعبنا في القدس والأقصى، وأن تهديدات قادة الاحتلال لشعبنا ومقاومتنا لا تخيف أصغر طفل فلسطيني، مؤكداً أن أي حماقة أو غدر صهيوني سيتم الرد عليه بمنتهى القوة والحزم، وندعو قادة الاحتلال ألا يخبروا صبر وقوة شعبنا ومقاومتنا.

وختاماً.. ستبقى القدس ومقدساتها درة التاج لشعبنا وأمتنا، بحيث تهون دونها المهج والأرواح، ولن يطول تحرير القدس والمسرى بإذن الله ما دام في شعبنا عرق ينبض، وكما انتصرت القدس في الماضي على موجات البغي والعدوان، فستواصل الانتصار اليوم وغداً بإذن الله على كل أشكال الفجور والإرهاب الصهيوني والأمريكي، وستعود حرة عزيزة كريمة أبية بسواعد وعزم المرابطين الأبطال والمجاهدين المخلصين والمقاومين الصادقين وبفضل صمود وثبات شعبنا الفلسطيني بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

تفقدوا المحكمة الشرعية

نواب الوسطى يستقبلون رئيس بلدية المغرقة ولجنة زكاة النصيرات



الأهلية من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين الأشد فقراً بالمحافظة الوسطى.

النائب نعيم تناقش قضايا تهم المواطنين مع رئيس ديوان الموظفين

وفي سياق منفصل ناقشت النائب هدى نعيم، عدة قضايا تهم المواطنين مع رئيس ديوان الموظفين يوسف الكيالي، مشيدة بجهود الديوان وشفافيته وخاصة فيما يتعلق بالإعلان عن الوظائف الجديدة وإتاحة فرص متكافئة أمام المتنافسين عليها.

بدوره عبر الكيالي، عن شكره للنائب نعيم؛ لزيارتها ومتابعتها لقضايا المواطنين واحتياجاتهم، مؤكداً متابعته الشخصية لكل القضايا المطروحة وسعيه لإيجاد حلول مناسبة لها وفقاً للأصول والقانون.

دعم البلدية حتى يتسنى له مواصلة تقديم الخدمات الحيوية للمواطنين.

بدوره أوضح أبو كميل أهم المشاريع التي أنجزتها بلديته؛ واستعرض أهم احتياجات البلدية والمعوقات التي تعترض تنفيذ بعض المشاريع المهمة داخل نفوذ بلديته.

النائب الجمل يلتقي لجنة زكاة النصيرات

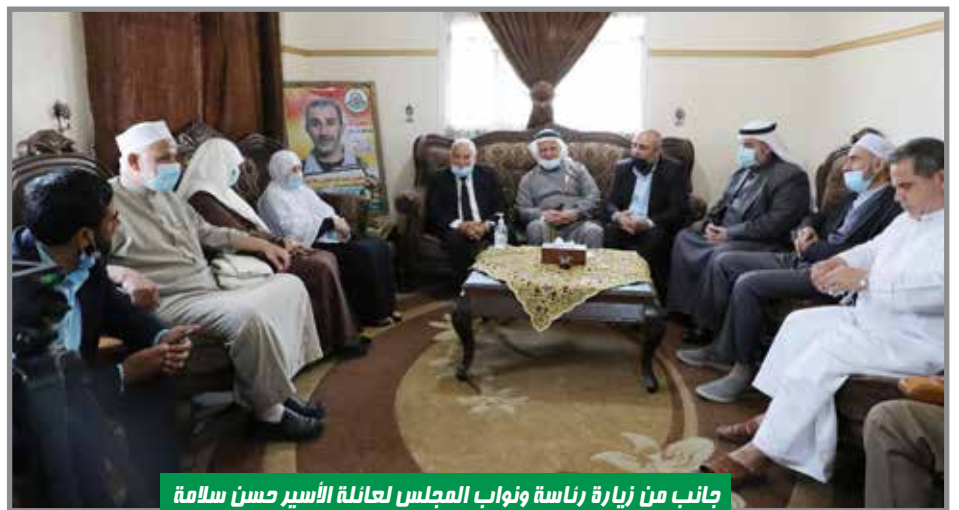
هذا وبحث النائب عبد الرحمن الجمل، سبل التعاون مع لجنة زكاة النصيرات؛ وذلك لدى استقباله وفداً ممثلاً عن اللجنة ضم كلاً من: وفا عياد، وزيد أبو الحاج، الذين عبرا عن شكرهما للنائب الجمل؛ لاهتمامه بقضايا وهموم المواطنين الفقراء، وقدموا شرحاً حول أهم المشاريع الإغاثية للجنة وكذلك المعوقات التي تعترض عملها.

بدوره أشاد النائب الجمل؛ بالجهود التي تبذلها اللجنة بهدف مساعدة المواطنين المحتاجين خاصة أثناء شهر رمضان المبارك، مؤكداً ضرورة تضافر جهود كل الجمعيات الخيرية والمؤسسات

تفقد النائبان بالمجلس التشريعي سالم سلامة، وعبد رحمن الجمل، مقر المحكمة الشرعية بالنصيرات، وكان في استقبالهما رئيس المحكمة القاضي حسام الحليمي؛ الذي أطلعهما على أهم إنجازات المحكمة خلال الربع الأول من العام الجاري 2021م. أشاد النائبان بالجهود التي تبذلها المحكمة لإنهاء قضايا المواطنين، مقديرين نقل مقر المحكمة الشرعية إلى مكان يناسب المواطنين في مخيم البريج والنصيرات، الأمر الذي سهل وصول المواطنين إليها.

ويستقبلون رئيس بلدية المغرقة

إلى ذلك استقبل النائبان الجمل وسلامة؛ بمكتبهما بالمحافظة الوسطى، رئيس بلدية المغرقة نضال أبو كميل، وبحثا معه عدد من القضايا التي تستحوذ على اهتمام المواطنين بالمحافظة. وأشاد النائبان بأداء البلدية وما تقوم به من مشاريع خدمية من أجل التخفيف من معاناة المواطنين؛ مطالبين جهات الاختصاص بضرورة استمرار



جانب من زيارة رئاسة ونواب المجلس لعائلة الأسير حسن سلامة

في جلسة عقدها بوزارة الأ

التشريعي: الأسرى أيقونة نضالية في وجه إرهاب

الن
نطالب المجتمع
قرارات الأمم
حقوق الانسان

د. بحر: نسعى لبناء استراتيجية وطنية خاصة بالأسرى، ونطالب المقاومة بإنجاز صفقة تبادل جديدة



ناقش نواب المجلس التشريعي واقم الأسرى في سجون الاحتلال وتداعيات إجراءات السجناء، مستعرضين معاناتهم اليومية التي يكابدونها بفعل تضييق مصلحة السجناء عليهم، داعين المقاومة لسرعة إنجاز صفقة تبادل جديدة تبيض السجناء أو على الأقل تحرر العدد الأكبر منهم، واستمع النواب لتقرير موسع حول أوضاع السجناء خلال العام الأخير، أعدته لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي. جاء ذلك خلال جلسة عقدها التشريعي بمقر وزارة الأسرى بحضور وكيل الوزارة بهاء الدين المدهون؛ وبمشاركة أسرى محررين، وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف في 4-17 من كل عام، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

التعسفية وأشكال الانتهاك والتضييق وحرمانهم من كل مقومات الحياة، والذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، لأنها تتم بطرق غير قانونية، ودون مبرر مقنع، وقد تعرض جميع المعتقلين لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي. وأشار التقرير لإصدار محاكم الاحتلال وبأوامر من المخابرات خلال تلك الفترة ما يقارب من (1100) قرار إداري ما بين جديد وتجديد طالت النساء والأطفال ونواب المجلس التشريعي.

ثانياً: شهداء الحركة الأسيرة

دفع (226) شهيدا حياتهم ضريبة العزة والانتصار منذ عام (1967)، منهم: (73) أسيراً استشهدوا تحت التعذيب، و(71) قضاوا نتيجة الإهمال الطبي، (75) أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة، و(7) أسرى بعدما أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات. ومنذ أبريل 2020م ارتقى أربعة شهداء للحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، وجميعهم بسبب الإهمال الطبي المتعمد، وهم:

1. الأسير الشهيد نور رشاد البرغوثي (23 عاماً) من قرية عابود قضاء رام الله، استشهد

أولاً: إحصائيات الأسرى

يقبع في سجون الاحتلال حالياً أكثر من (4450) أسير فلسطيني من بينهم (37) أسيرة، بينهم (8) أسيرات ربّات بيوت وجدّات، ومعظم حالات الاعتقال جرت في مدينة القدس المحتلة، و(140) طفلاً، من بينهم (55) طفلاً لم تتجاوز أعمارهم أربعة عشر عاماً، علماً أن من الأطفال الأسرى (49) محكوماً، والباقي ينتظرون المحاكمة، فيما يخضع طفلان للاعتقال الإداري الإجرامي، وأحد عشر نائباً، وأكثر من (700) مريض منهم (16) أسيراً يعانون من مرض السرطان، وأربعة ينتقلون على كراسي متحركة، و(440) أسيراً تحت الاعتقال الإداري التعسفي، كما طالت الاعتقالات العديد من المسنين كان أبرزهم المسن عبد الرحيم بربر (80) عاماً من حي رأس العامود من بلدة سلوان بالقدس، والمسّن إسحاق يونس (77) عاماً من رام الله علماً أنه يعاني من أمراض مزمنة، ووصل عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (226) شهيداً منذ العام (1967م).

وتجدد الإشارة لمواصلة مؤسسات الاحتلال الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية الحرب ضد الأسرى واستهدفتهم بالقرارات

وأن يضع البعض الرغبة والمصالحة الفصائلية في مواجهة قيم التضحية والجهاد التي يجسدها أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، مشيراً بذلك إلى قرار محكمة الانتخابات بإسقاط اسم الأسير البطل حسن سلامة من قائمة القدس موعدنا للانتخابات التشريعية". وأضاف: "هل يمكن لأي فلسطيني غيور أن يقبل بعث البعض بأهم وأخطر قضية فلسطينية، ولا يمكن لأحد أن يستوعب هذه الممارسة المقيتة، لقد كان الأجدد بهؤلاء أن يضعوا الأسير حسن سلامة تاجاً على رؤوسهم لا أن يشطبوا اسمه من قائمة الانتخابات".

التقرير

هذا واستعرض النائب د. يوسف الشرافي؛ تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي حول الأسرى خلال العام الأخير، والذي يسلط الضوء على تطورات قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من إبريل الماضي 2020م وحتى إبريل من العام الجاري 2021م، والذي دأبت اللجنة على اعداده في كل عام بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يوافق 17/4/2021، وقد جاء التقرير على النحو التالي:

استراتيجية وطنية

بدوره طالب رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر؛ ببناء استراتيجية وطنية خاصة بالأسرى، وتكوين جبهة وطنية فيها تتفاعل وتتكامل كل الجهود لدعم الأسرى وتعزيز صمودهم، وتعمل على كل الجبهات داخليا وخارجياً حتى ينال الأسرى حريتهم. وقال بحر؛ في كلمة له افتتح بها الجلسة: "لدينا ثقة عالية بقدرتنا على تنفيذ صفقة وفاء أحرار ثانية، يفرح بها الأسرى وأهلهم وكل شعبنا".

وأكد أن شعبنا الفلسطيني سيبقى وفياً للأسرى حتى تبيض سجون الاحتلال، مشيراً إلى أن أيامنا الفلسطينية كلها للأسرى لأنهم يمثلون أيقونة نضالية في وجه إرهاب الاحتلال، موضعاً أن المقاومة هي أقصر طريق لتحرير فلسطين والأسرى من الاحتلال البغيض.

ووجه تحية إجلال وإكبار للأسرى والأسيرات والنواب المختطفين، مشيراً إلى أن يوم الأسير الفلسطيني يتزامن مع ذكرى استشهاد القائد الكبيرين: الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، و خليل الوزير، وهي إشارة ربانية واضحة أن قضية الأسرى لا يحملها إلا العظام.

وفي ذات السياق؛ قال د. بحر: "ساءنا أن نتحرف بوصلة البعض عن قضية الأسرى

نواب الاحتلال، والمقاومة أقصر الطرق لتحريرهم

النائب الشرافي: "16000" فلسطينية تعرضن للاعتقال منذ 1967م ولا زال أحد عشر نائبا في سجون الاحتلال



سواب: الدولي بتفعيل متحدة ومجلس الخاصة بالأسرى

على مستوى دول العالم.
2. نطالب المنظمات الحقوقية العربية والدولية، بالعمل الجاد للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين باعتبارهم قوة مقاومة مشروعة طبقاً للشرائع السماوية، والقانون الدولي.
3. نطالب الصليب الأحمر الدولي بالقيام بواجبه تجاه الأسرى، وتكثيف زيارته لهم، والضغط على الاحتلال لتحسين شروط حياتهم وتوفير مستلزماتهم، وخاصة في زمن الوباء.
4. نطالب منظمة الصحة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان بالضغط على الاحتلال الصهيوني، لإطلاق سراح الأسرى الأطفال والنساء والمرضى.
5. نطالب السلطة الفلسطينية بمخاطبة سفراء فلسطين في مختلف الدول، وأمرهم للعمل على نصرة الأسرى، وحشد أكبر قدر من المتضامين معهم وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم وإنسانيتها، كما نطالبهم بإعادة مرتبات الأسرى وأسر الشهداء.
6. ندعو الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم لملاحقة قادة الاحتلال ومقاضاتهم، أمام المحاكم الدولية المختصة لممارستهم سياسة التعذيب الجسدي والنفسي للأطفال المعتقلين، باعتبار ذلك جريمة حرب.
7. ندعو مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لمناقشة أوضاع الأسرى، كما ندعو البرلمان الأوروبي لتفعيل لجنة تقصي الحقائق حول اعتقال الأطفال الفلسطينيين في مخالفة للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.
8. ندعو أحرار العالم لتبني (حملة دولية) للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين كافة من سجون الاحتلال؛ إنقاذاً لحياتهم من القتل البطيء، على أن يشارك فيها منظمات المجتمع المدني والفصائل الفلسطينية والحكومات العربية والإسلامية.
9. ندعو وسائل الإعلام والإعلام الجديد خاصة، لتنفيذ حملات الكترونية واسعة للتضامن مع الأسرى، وتبسيط الضوء على معاناتهم ومحاولات استجواب الدعم القانوني والإعلامي والتعاطف الدولي مع قضيتهم.
10. نوجه التحية لكل فصائل المقاومة، وعلى رأسها كتائب القسام ونوابهم بالضغط على الاحتلال بالوسائل الإبداعية لإجباره على القبول بشروط صفقة تبادل.

مداخلات النواب

وعمد البطران (47) يوماً، وعبد الرحمن شعيبات (33) يوماً، وعدي شحادة (30) يوماً.

سادساً: قرارات الاعتقال الإداري

واصلت محاكم الاحتلال العسكرية السورية خلال العام 2020م والربع الأول من العام 2021م سياسة الاعتقال الإداري ضد الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، حيث أصدر الاحتلال خلال هذه الفترة (440) قرار اعتقال إداري، منها (53) قرار بحق أسرى جدد، كما اشتملت القرارات على تجديد الاعتقال الإداري لعدد (6) من نواب المجلس التشريعي، و(3) نساء، و(3) قاصرين فلسطينيين.

سابعاً: الوضع المأساوي للأسرى في ظل جائحة "كورونا"

إن الخطر الذي يتعرض له الأسرى من جائحة (كورونا) مخيف وقاتل؛ وقد ناشد الأسرى مراراً وتكراراً كل العالم حفاظاً على أرواحهم كسائر البشر، خاصة في زمن هذا الوباء الخطير، وإن أكثر الدول في العالم قد أفرجت عن سجنائها وأسراها، حتى إن الاحتلال أفرج عن مئات السجناء الصهاينة الجنائيين المجرمين، ولم يفرج عن أسير فلسطيني واحد بالرغم من إصابة عدد من السجناء بهذا الوباء، ومئات الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى تكديس أعدادهم، والإهمال الطبي الصهيوني بشأنهم، مما يهيئ لكارثة حقيقية قد تقع في أي وقت بحق الأسرى -لا قدر الله تعالى- وهذا ما يؤكد عنصرية الاحتلال في التعامل مع الأسرى.
إن إنقاذ الأسرى من سجون الاحتلال ضروري جداً؛ خاصة في هذا الوقت، وعلى رأسهم مئات المرضى من الأسرى، ومن كبار السن والأطفال، والنساء، وقد أكد كثير من الدول والمنظمات الدولية على ضرورة الحفاظ على أرواح الأسرى الفلسطينيين، وإطلاق سراحهم انسجاماً مع الإجراءات الدولية لمواجهة فيروس كورونا، لكن الاحتلال الصهيوني لم يستجب لتلك النداءات حتى تاريخه.

ثامناً: التوصيات

1. نحمّل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى، وذلك لعدم انصياعه للمطالبات الدولية بالإفراج عنهم كأحد الإجراءات الدولية لمواجهة جائحة "كورونا"



اللّه، ومروان البرغوثي، وأحمد سعادات، وحسن يوسف، ونزار رمضان، ومحمد الطل، وخالد طافش، وحاتم قفيشة، ومحمد ماهر بدر، وناييف الرجوب، وخالدة جرار).

رابعاً: اعتقال النساء والفتيات

1. تعرضت أكثر من (16000) فلسطينية (بين مئة سنة وقاصر) منذ العام 1967م وحتى اليوم للاعتقال من قبل جيش الاحتلال الصهيوني، وقد وصلت قوات الاحتلال استهداف المرأة الفلسطينية والأطفال بالاستدعاءات والاعتقالات، والأحكام المرتفعة.
2. رصد هذا التقرير (120) حالة اعتقال منذ أبريل 2020م، من بينهم: الأسيرة المقدسية شروق دويات، وأمل طقاطقة أقدم أسيرة في سجون الاحتلال، والنائب في المجلس التشريعي "خالدة جرار"، والأسيرة شاتيل أبو عياد من الداخل المحتل، والأسيرة المصابة إسرء جعابيص.

خامساً: إضرابات فردية

منذ أبريل 2020م خاض (27) أسيراً إضرابات فردية عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم الإداري المفتوح، وقد حقق المضربون بعض مطالبهم، وأبرزهم الأسرى: ماهر الأخرس، الذي أضرب عن الطعام لمدة (104) أيام،

بتاريخ (22/04/2020م).
2. الأسير الشهيد سعدي خليل الغرابلي (75 عاماً)، من حي الشجاعية بغزة، تعرض للعزل الانفرادي ما يزيد عن 12 سنة في سجون الاحتلال مما أورثه العديد من الأمراض، وارتقى شهيداً بتاريخ (08/07/2020)، ولا يزال الاحتلال يحتجز جثمانه.
3. الأسير الشهيد داود طلعت الخطيب (41 عاماً)، من مدينة بيت لحم، ارتقى شهيداً بتاريخ 02/09/2020، وذلك قبل موعد إطلاق سراحه بثلاثة شهور.
4. الأسير الشهيد كمال نجيب أبو وعر (46 عاماً)، من بلدة قباطية جنوب جنين، أصيب بمرض السرطان وتكسر صفائح الدم ثم بالكورونا، واستشهد بتاريخ 10/11/2020 بعد سبعة عشر عاماً قضاها في سجون الاحتلال، ولا يزال الاحتلال يحتجز جثمانه.

ثالثاً: اعتقال النواب

واصل الاحتلال الصهيوني خلال تلك الفترة استهداف نواب المجلس التشريعي بالاستدعاءات والاعتقالات والاختطاف خارج إطار القانون واقتحام منازلهم وتفتيشها وتوجيه تهديدات لهم، ولا زال أحد عشر نائبا من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني قيد الاعتقال في سجون الاحتلال، وهم: (أحمد عطون - النائب المقدسي المبعد إلى رام

مداخلات النواب

النواب: نأمل من الأطراف كافة العمل لتدويل قضية الأسرى وملاحقة الاحتلال في المحاكم الدولية

متواصل يُبقي قضيتهم حاضرة في كل الميادين.

وطالب المدهون: الجهات الحقوقية المحلية والدولية التي تعمل من أجل حقوق الانسان برصد وتوثيق جرائم الاحتلال بحق الأسرى عبر لجان خاصة، لتكوين ملفات جاهزة لملاحقة قادة الاحتلال ومحاكمتهم على جرائمهم باعتبارها جرائم حرب سيحاسب عليها الاحتلال عاجلاً أم آجلاً.

ودعا المقاومة لتسخير كل طاقاتها من أجل إبرام صفقة تبادل مشرفة يتم من خلالها الافراج عن أكبر عدد من أسرانا خاصة ذوي الأحكام العالية والمرضى والأسيرات وأسرى القدس وفلسطين المحتلة.

المحرر محمود أبو عيشة



بدوره؛ قال المحرر محمود أبو عيشة الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال مؤخراً: إن الأسرى لا ينتظرون منا إلا أن نتذكرهم، ونعمل من أجل

تحريرهم، فهم في حنين مستمر، خاصة في شهر رمضان المبارك، فهم يرجون صلاة التراويح في المسجد، والتعلق حول مائدة الإفطار، ولقاء الأصدقاء وسمر ليالي رمضان.

وأضاف قائلاً: "ونحن في الأسر لم يوجعنا القيد، إنما أحرقنا وآلمنا الشوق، حيث كنا نشواق لرؤية السماء والهواء الطلق والبحر، وأن نسير بين الناس، كما أنهم أي الأسرى يخشون فقدان من يحيون وهم في غياهب السجون دون أن يودعهم".

وأوضح المحرر أبو عيشة: أنه من يريد خدمة قضية الأسرى فاليقدم لهم كل ما يلزم من متابعة قانونية ومد يد العون لأهلهم، داعياً لتشكيل لجنة إعلامية لخدمة قضيتهم، مؤكداً أن طريق تحرير الأسرى معروفة وعلى من يتقنها ألا يألوا جهداً مستدركا وهذا أمل الأسرى.

للانتخابات التشريعية، قائلاً: "فمن قام بذلك يركز على الشكليات ولا يهتم بالمضمون، فيرفض حسن سلامة لأنه لم يسجل في سجل الانتخابات، وكأنه شخص مجهول وليس رمزاً وطنياً شهيراً ضحى بسنوات طويلة من عمره من أجل فلسطين".

وقال: "لا يمكن للنظام الوطني الفلسطيني أن يُبنى إلا من خلال ركائز وطنية، لذا يجب أن نتفق على الركائز والمشروع الوطني وعلى رأسها الأسرى ثم بعد ذلك نبحث في الانتخابات".

النائب يونس الأسطل



أما النائب يونس الأسطل فقد قال في مداخلته: "أسرانا أرواحهم حرة ومعنوياتهم عالية رغم أن جسداهم محتجز، وهناك وفق شريعتنا أسس لتحرير الأسرى، فالإنسان أهم مكون في قضيتنا، ومن تلك الأسس العمل على تحريرهم سواء بالمقاومة أو المفاوضات أو القتال من أجلهم، أو فكاهم بالمال".

ودعا النائب الأسطل؛ كل فصائل المقاومة الفلسطينية لبذل المزيد من الجهد لتحرير الأسرى، خاصة وأن الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة.

وكيل وزارة الأسرى والمحررين



وفي كلمة لوكيل وزارة الأسرى والمحررين بهاء الدين المدهون؛ أكد على ضرورة تكريس كل الجهود من أجل أسرانا لإنقاذهم من هذا الظلم ومن جحيم الاجرام الصهيوني، وذلك من خلال التوحد خلف قضيتهم العادلة وتبني برنامج وطني عملي

لمحكمة العدل الدولية، وإعادة الاعتبار لوزارة الأسرى وابقائها كوزارة، وليست هيئة وإبقاء قضية الأسرى كقضية استراتيجية.

النائب سالم سلامة



من ناحيته؛ دعا النائب سالم سلامة؛ إلى القيام بحملة إعلامية عالمية لفضح الاحتلال وجرائمه التي تخالف كل الأعراف والقوانين، خاصة الاعتقال الإداري للأطفال، وتبني سادية الاعتقال وسادية ممارسات الاحتلال.

وأشار النائب سلامة؛ إلى رفض الاحتلال تقديم اللقاح ضد فيروس كورونا للأسرى، معتبراً ذلك جريمة يجب العمل على محاسبة الاحتلال عليها واجباره على تقديم اللقاح للأسرى.

وطالب السلطة برام الله عدم الإذعان لمطالب الاحتلال وقطع رواتب الأسرى والأسرى وعائلاتهم المحررين، داعياً لاستثمار شهر رمضان في تكثيف الدعاء للأسرى، وبذل المقاومة المزيد من الجهد لتحريرهم.

النائب صلاح البردويل



من جهته؛ قال النائب صلاح البردويل: "إن قضية الأسرى ركيزة أساسية من ركائز المشروع الوطني الفلسطيني الذي يجب حمايته بكل مكوناته، مستغرباً تجاهل البعض لقضية الأسرى رغم توجه الكل الوطني اليوم للعمل من أجل تجديد الشرعيات والوحدة الوطنية".

واستنكر النائب البردويل؛ شطب الأسير حسن سلامة، من قائمة القدس موعداً

النائب يونس أبو دقة



بدوره أكد النائب يونس أبو دقة على ضرورة الوفاء للأسرى الذين ضحوا بحريتهم من أجل حرية كل الشعب الفلسطيني، معتبراً يوم الأسير هو

يوم لكل فلسطيني حر، مقترحاً تسمية جلسة اليوم بـ "الأسير المحرر منصور الشحاتيت" الذي أفرج عنه الاحتلال بعد اعتقال دام (17) عاماً، وهو بحالة نفسية سيئة، حيث أفقده الاحتلال ذاكرته.

وقال النائب أبو دقة: "يوم الأسير يمكن أن يكون مدخلاً للوحدة الوطنية، فالجميع يتفق على أهمية القضية ويعمل من أجل تحرير الأسرى ويقر بعدالة قضيتهم"، مؤكداً على مشروعية المقاومة التي انتهجها الأسرى، داعياً لاستراتيجية وطنية للدفاع عنهم حتى تحريرهم.

النائب محمد فرج الغول



بدوره؛ قال رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول: "إن قضية الأسرى استراتيجية، لذا تحتاج لحل

استثنائي قوي وجذري يبيض السجون الإسرائيلية، من خلال اللغة التي يفهمها الاحتلال وهي القوة، أي اجباره على صفقة أحرار جديدة".

ودعا النائب الغول؛ إلى تدويل قضية الأسرى، وملاحقة الاحتلال في المحاكم الدولية، وضرورة المطالب بتفعيل قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس حقوق الانسان فيما يختص بالأسرى، حيث أن الاحتلال يعتبر نفسه فوق القانون الدولي وفوق القرارات الشرعية.

وطالب السلطة الفلسطينية برفع قضايا

اللجنة القانونية تبحث عدة مشاريع قوانين تمهيداً لعرضها على المجلس

قانون يتعلق بحقوق كبار السن، بالإضافة لمشاريع قوانين مهمة أخرى تعكف اللجنة منذ فترة على دراستها تمهيداً لصياغتها وتقديمها للمجلس التشريعي لإقرارها وفقاً للأصول القانونية المعمول بها. وفي ذات السياق بحث رئيس وأعضاء اللجنة بعض الشكاوى التي وردت إليهم خلال الفترة الماضية، وأحالوا بعضاً منها لجهات الاختصاص لوضع الحلول المناسبة لها، مؤكداً على أن المجلس التشريعي يقف دوماً بـجوار المواطنين ويشكل نصيراً وسنداً لهم.



عقدت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي، اجتماعاً دورياً لها، بحضور رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، ومقررها النائب مروان أبو راس، ومشاركة النائب محمد شهاب، والنائب يونس الأسطل. وناقشت اللجنة أثناء اللقاء جملة من مشاريع القوانين المهمة المقترحة والتي تعالج قضايا حيوية وماسة في المجتمع الفلسطيني، ومنها مشروع يتعلق بالقضاء الشرعي، وخاصة بعض القضايا المتعلقة بالحضانة، وكذلك مشروع

مواقف برلمانية دولية

رئيس البرلمان اللبناني: نهى فلسطينيين بانتصار المقدسين على الصهاينة

عدّ رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، أن الانتفاضة الرمضانية للشعب الفلسطيني تمثل دعوة مقدسية لنا في لبنان ومختلف دول العالم العربي والأمة وشعبها؛ لإيقاظ الوعي حول أهمية تصليب الوحدة الوطنية، والإقلاع عن العبث السياسي والتضحية بالأوطان والثوابت الوطنية والقومية مقابل المصالح الشخصية والفئوية الضيقة. ووصف بري، انتفاضة المقدسين، بـ "صرخة فلسطينية، بلغة الضاد؛ لإيقاظ الوعي في الأمة، وتصويب بوصلتها ومحاربة المطبوعين من الأنظمة والهيئات والمنظمات؛ وضرورة ملحة نحو معرفة من هو العدو ومن هو الصديق".

وهنا بري الفلسطينيين خاصة والمسلمين عامة وأحرار العالم بانتصار أهالي القدس على الاحتلال، داعياً لتوجيه الدعم والمساندة للمقدسين.

رئيس البرلمان الأردني يشيد بصمود المقدسين في وه الاحتلال

توجه رئيس مجلس النواب الأردني النائب عبد المنعم العودات، بالتحية لأهالي القدس، الذين انتصروا على الاحتلال في الهبة الأخيرة، ووصف هبتهم بأنها أذلت الاحتلال وأفشلت مخططاته. وأكد العودات: في تصريح صحافي على أن الأردن سيبقي داعماً لفلسطين رغم الصمت العربي المريب والمرفوض، داعياً إلى تعزيز صمود المقدسين في أرضهم. وقال: "إن المجلس ينظر ببالغ الخطورة إلى اعتداءات الاحتلال على القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة". وأشار إلى أن رئاسة مجلس تدرس الدعوة إلى عقد لقاء نيابي للباحث بشأن آخر التطورات التي تشهدها مدينة القدس، للخروج برسالة واضحة تمثل نبض الشارع العربي الأردني.

لجنة فلسطين بالبرلمان الأردني تؤكد دعم المقدسين

سلّم وفد يمثل الحملة الدولية للدفاع عن القدس في الأردن رئيس لجنة فلسطين النيابية في البرلمان الأردني محمد الظهراني؛ رسالة بحث فيها البرلمان على مطالبة الحكومة الأردنية، بالبحث عن وثائق المُلْكِيَّة لـ 7 أسر مقدسية مهددة بالطرد من بيوتها في حي الشيخ جراح وإرسالها لجهات الاختصاص.

وأوضح الظهراني: أن البحث جار عن أي وثائق يمكن بها مساعدة المواطنين الفلسطينيين المهددين بالترحيل، وإنه سيبحث الأمر مع وزير الخارجية الأردني لمعرفة تفاصيل إضافية، مؤكداً على أن لجنة فلسطين البرلمانية لن تألو جهداً في متابعة قضية الشيخ جراح، مشيراً إلى أن المملكة تبدي اهتماماً متواصلاً بكل ما يتعلق بمدينة القدس، ومنوهاً إلى أن الحلقة تكاملية فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين.

برلمانيون برتغاليون يدعون لنصرة الأسرى

نظم الحزب الشيوعي البرتغالي بالتعاون مع جمعية معاداة الفاشية ندوة سياسية وتضامنية مع نضال الحركة الأسيرة الفلسطينية بمشاركة نواب برتغاليون وشخصيات سياسية، وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني. وأكد النواب البرتغاليون خلال الندوة على دعم حقوق الأسرى الفلسطينيين، وضرورة تسليط الضوء على الانتهاكات التي تمارس ضدهم من قبل الاحتلال، والتي تتنافى مع كافة الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية. وأشار النواب إلى أن الشعب البرتغالي يشعر بمعاناة الشعب الفلسطيني حيث عانى على مدار سنوات طويلة من الفاشية، ولكن بالإرادة القوية ودعم الأصدقاء سينتصر الفلسطينيون كما انتصر البرتغاليون على الفاشية.

البرلمان العربي يدين انتهاكات الاحتلال بالقدس

أدان البرلمان العربي الاعتداءات المستمرة التي يقوم بها المستوطنون تحت حماية قوات الاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين واقتحام منازلهم وطردهم منها والاستيلاء على أراضيهم، في كافة المناطق المحتلة، خاصة في مدينة القدس المحتلة.

وحمل البرلمان العربي سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير واستمرار الاقتحامات التي تقوم بها هذه العصابات المتطرفة للمسجد الأقصى والبلدة القديمة، فضلاً عن هتافاتهم العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب.

وأكد أن هذه الممارسات العنصرية الخطيرة تمثل انتهاكاً صارخاً لكل قوانين وقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وخاصة الرابعة منها التي تعنى بحماية المدنيين وحقوقهم.

دعا للانتفاضة مقدسية عارمة ضد الاحتلال ومستوطنيه

د. بحر: اعتداءات الاحتلال على أهل القدس جريمة نكراء وعلى المجتمع الدولي التحرك العاجل لوقف إرهاب الدولة الصهيونية



الشفاء العاجل للمصابين والجرحى؛ داعياً الشعوب العربية والإسلامية لنصرة القدس عبر سلسلة مسيرات احتجاجية عقب صلوات الجمعة في كل العواصم العربية والإسلامية؛ مضيفاً إن ما جرى يثبت فشل منهج التطبيع مع الاحتلال. الجدير ذكره أن مواجهات عنيفة اندلعت في مختلف أنحاء مدينة القدس المحتلة بعد مسيرة للمستوطنين كانت تحرسها قوات مدججة بالسلاح من شرطة وجيش الاحتلال اعتدوا خلالها على المواطنين المقدسين أسفر عن اعتداءاتهم أكثر من مائة إصابة في صفوف المواطنين في القدس ثم سرعان ما تحول الأمر لموجة شديدة من الاحتجاجات المتواصلة.

غضب جماهيري فلسطيني ضد الاحتلال وقطعان مستوطنيه، واصفاً إجراءات الاحتلال وممارسات جيشه ومستوطنيه بالقدس وبحق أهلها بالظلم التاريخي؛ داعياً فصائل المقاومة الفلسطينية للعمل على حماية شعبنا ومقدساتنا بمدينة القدس المحتلة. ودعا بحر؛ لتفعيل المقامة بكل أشكالها ضد الاحتلال وصولاً لحالة من العصيان المدني في مدينة القدس المحتلة وضواحيها وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف إرغام الاحتلال على وقف اعتداءاته؛ محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن كل تداعيات اعتداءاته بالقدس. ووجه التحية لأهلنا بالقدس وللمرابطين بالأقصى متمنياً

دعا رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر؛ لانتفاضة مقدسية عارمة ضد الاحتلال ومستوطنيه؛ جاء ذلك في تصريح مقتضب أصدره فور بدء اعتداءات المستوطنين الصهاينة على المواطنين المقدسين. وندد بحر؛ بما وصفه بوحشية المستوطنين الصهاينة؛ داعياً المرابطين بالقدس للجمهم بكل الطرق والوسائل الممكنة؛ مهيباً بالمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية العالمية لنصرة أهلنا بالقدس والتحرك العاجل لتجريم اعتداءات المستوطنين على شعبنا الأعزل بالقدس المحتلة ووقف إرهاب الدولة الصهيونية بحقهم. وأكد أن اعتداءات المستوطنين وحماية جيش الاحتلال لهم هو بمثابة إرهاب منظم سيفجر

النائب البرغوثي: لا نقبل "فيتو" إسرائيلي على الانتخابات بالقدس

إطلاقاً باستثناء القدس من الانتخابات الفلسطينية، لأن ذلك يعني الانسواء في (صفقة القرن)، والقبول بضم القدس". وأكد أن أهل القدس وحدهم استطاعوا إلحاق الهزيمة بالاحتلال، وحققوا انتصاراً جديداً مؤخراً كما فعلوا في معركة البوابات الإلكترونية على المسجد الأقصى، وقال: "تخيّل لو أن هناك طاقة مشتركة تضم أهالي القدس، الضفة الغربية، قطاع غزة، وأهلنا في الداخل عام 1948؛ ماذا ستكون النتيجة التي ستحقق".

في القدس رغم أنف الاحتلال. وقال البرغوثي في تصريح صحفي: "نطالب بأن تجري الانتخابات الفلسطينية في القدس رغم أنف إسرائيل، على شكل مقاومة شعبية فلسطينية، وهذا قابل للتحقيق"، مشيراً إلى نجاح المقدسين في هبتهم الباسلة بإسقاط الحواجز العسكرية الإسرائيلية في القدس. وشدد على أن المعركة في القدس يجب أن تكون معركة مقاومة شعبية، والانتخابات يجب أن تكتسب هذا الطابع. وتابع البرغوثي: "نحن لا نقبل



أكد النائب مصطفى البرغوثي، رفضه أن تأخذ "إسرائيل" حق "الفيتو" على الانتخابات الفلسطينية، مطالباً بأن تجري